العدالة ستكون عنصراً حاسماً في أي اتفاق جديد في السودان[1]

جيهان هنري[2]

فبراير 2023

المرصد السوداني للشفافية

[1] [1] نُشرت النسخة الإنجليزية لأول مرة في 20 يناير 2022. وهي متاحة على الرابط التالي:

https://www.justsecurity.org/84766/justice-will-be-crucial-to-a-new-deal-in-sudan

[2] جيهان هنري محامية في مجال حقوق الإنسان ومديرة سابقة لقسم إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش. عملت مستشارة لوزير العدل السوداني في 2020-2021.

استأنفت مجموعة من السياسيين والقادة العسكريين السودانيين المحادثات[i] في 9 يناير لتشكيل حكومة انتقالية أخرى، حيث كانوا قد وقّعوا اتفاقاً إطارياً أوّلياً في الخامس من ديسمبر. وهذه هي المحاولة الثانية الجادة للقادة السودانيين بهدف الاتفاق على عملية انتقال إلى الحكم المدني والديمقراطية. انتهت المحاولة الأولى، بعد الإطاحة بالرئيس السلطوي القديم عمر البشير في أبريل 2019، على نحو مفاجئ عندما هيأ الجيش انقلاباً في 25 أكتوبر 2021، بعد أكثر من عامين بقليل من الإطاحة بالبشير؛ واعتقل عشرات القادة المدنيين منقلباً على جلّ مكاسبهم.

يعارض الثوار السودانيون الذين قادوا الاحتجاجات التي جرت على نطاق البلد وساعدت في الإطاحة بالبشير، معلنين إنهم لن يدعموا صفقة أخرى مع الجيش. وقد كثفوا احتجاجاتهم، مثلما فعلوا قبل أربع سنوات عندما تباطأ الجيش في التنازل عن السلطة بعد سقوط البشير. وهم غاضبون ولا يثقون بالجنرالات والساسة النخبويين الذين خانوهم في المرة الأولى. وهم يطالبون بأكثر من مجرد حكم مدني. كما قال أحد المتظاهرين[ii] لصحيفة القارديان في وقت سابق من هذا العام، "عيوننا مفتوحة هذه المرة على آخرها، ولن نقبل بأي شيء آخر سوى جميع مطالبنا: الحرية والسلام والعدالة" .

هذا ليس أمرٌ مستغرب. فقوات الأمن لم تتوقف عن قمع المتظاهرين بصورة عنيفة[iii]. وقد أخفقت الحكومة الانتقالية الأولى - التي أدت اليمين الدستورية بعد أسابيع من عملية وقعت قبيل الفجر لفض الاعتصام في الخرطوم بالقوة[iv]، مما أسفر عن مقتل 120 شخصاً على الأقل - بعدة طرق. إذ توقفت لجنة للتحقيق وتحديد المسؤولين عن المذبحة الدموية ضد المحتجين التي ارتكبتها قوات مسلحة في العاصمة الخرطوم في 3 يونيو 2019؛ وفشل اتفاق السلام المبرم في أكتوبر 2020 بين الحكومة والمتمردين السابقين في إنهاء الصراع في إقليم دارفور غرباً وأماكن أخرى من البلد؛ ورغم بعض الإصلاحات التي أُدخلت على القوانين القمعية، استمرت الشرطة وقوات الأمن في الإساءة إلى النساء والناشطين.

لنكون منصفين، واجهت تلك الحكومة الانتقالية العديد من العقبات. كان قادتها مثقلون بصيغة مكبلة لتقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين، زاد من تعقيدها اتفاق السلام لعام 2020. وقد ناضلت الحكومة الانتقالية في ظل وثيقة دستورية شديدة الغموض، وظروف اقتصادية أكثر من قاسية، مع ندرة البيروقراطيين المؤهلين لهندسة الإصلاحات المتصورة.

مكاسب مؤقتة

كان عجيباً مقدار ما أنجزته الحكومة الانتقالية من تقدم كبير في 25 شهراً قبل أن يجتاح الانقلاب العسكري كل شيء فيما سمّاه الفريق عبد الفتاح البرهان بـ "تصحيح المسار". شملت مكاسب الحكومة وجود وزير عدل استباقي يتقدم بمقترحات تعديل القوانين وإقرار قوانين جديدة، وإلغاء بعض العقوبات الجسدية، وإلغاء الردة كجريمة، وتجريم ممارسة ختان الإناث. كما حثّ الوزير على التصديق على العديد من المعاهدات الدولية الهامة لحقوق الإنسان، وساعد السودان على التخلص من العقوبات الأمريكية طويلة الأمد، وبدأ إصلاحات مهمة في البنوك والتمويل كانت ضرورية لجذب الاستثمار. وكان العديد من الأشخاص الآخرين في الحكومة الانتقالية يعملون بنفس القدر من الجد ولا ينبغي التقليل من شانهم بسبب ما حدث.

لكن مع مرور الشهور، لم تُجْدِ هذه النجاحات، خاصة مع تدهور الظروف الاقتصادية وبطء تحقُّق القروض والاستثمارات الدولية. وقد فشل المكونان المدني والعسكري، طرفا الشراكة القلقة منذ البداية، في إقامة الهياكل الأساسية للحكومة، وذلك لأسباب عديدة منها التناحر السياسي وسوء الإدارة وغياب الإرادة السياسية. إذ لم يُشكّلوا أبداً المجلس التشريعي، ولم يكوّنوا المفوضيات لغرض العمل على الإصلاحات الرئيسية، ولا المحكمة الدستورية التي كانت ستكون ضرورية لمراجعة الطعون على قراراتهم. لم يكن مما يعين أن تمارس لجنة تفكيك نفوذ الحزب الحاكم السابق (من خلال تطهير بيروقراطية الدولة والاستيلاء على الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة)، حامل لواء العملية الانتقالية، السلطة بدون رقابة، ما أعطى الأطراف الساخطة المزيد من أسباب الشكوى.

بحلول صيف العام الثاني في 2021، توقفت جميع المشاريع تقريباً في خضم التوترات المتصاعدة بين القادة المدنيين والجيش. وأثارت محاولة الانقلاب العسكري في سبتمبر، قبل شهر من انقلاب البرهان في 25 أكتوبر، جولات من الاتهامات المتبادلة، حيث ألقى كل طرف باللوم على الطرف الآخر على مشاكل البلاد. وقرر المتمردون السابقون الذين انضموا إلى الحكومة الانتقالية بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام عام 2020 (الذي سُمّي على اسم عاصمة جنوب السودان المجاورة، مكان التوقيع عليها) أن يلقوا بثقلهم مع الجيش، ظانين أنهم سيحتفظون بالسلطة بتلك الطريقة.

الآن، بعد أكثر من عام على الانقلاب، عاد العديد من السياسيين إلى طاولة المفاوضات مع الجيش لمناقشة شروط انتقال آخر. من بعض النواحي، تبدو الصفقة الجديدة أفضل من سابقتها، حيث تنشئ سلطة تنفيذية مدنية بحتة وتحدّ من دور الجيش. لكن، كما أشار النقاد[v] عن حق، فإن هذه التغييرات لا تعالج المشاكل الأساسية. وقد أقرّ الأعضاء المدنيون في الانتقال السابق هذا أيضاً في ورشة عمل[vi] عقدت بهدف استخلاص الدروس المستفادة في الخرطوم في يوليو الماضي، وقدموا فيها عشرات التوصيات.

لم يعكس الانقلاب العسكري مسار عمل الانتقال الأول فحسب، بل أعاد توطيد نفسه في الاقتصاد وأقام علاقات جديدة مع الحلفاء الإقليميين، مما جعل استئناف الانتقال أشدّ صعوبة. وتشكّل القضايا التي أرجأها الطرفان بغرض إجراء مزيد من المناقشة هذا الشهر – أي العدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني، وتفكيك النظام السابق، والتغييرات المحتملة على اتفاق جوبا للسلام، والسلام في شرق السودان - الاختبار الحقيقي. وستحدد كيفية معالجتها احتمال نجاح عملية انتقال أخرى.

البناء على الجهود السابقة

في قطاع العدالة، وهو مجال ذو أولوية، يجب أن يبني الأطراف على الجهود السابقة وإحياء لجنة التحقيق في القمع الذي ارتكب في 3 يونيو 2019، مع تحديد مواعيد نهائية صارمة، والسماح لها بالتماس أي دعم خارجي تحتاجه، وتوجيه وكلاء النيابة لمتابعة فرادى القضايا المتعلقة بالانتهاكات، بشكل متزامن، حيثما أمكن ذلك. ويجب أن يتفقوا على تعيين رؤساء نيابة لهم توجه نحو المساءلة، وكذلك في القضاء في أقرب وقت ممكن، وأن يتفقوا على المحكمة الدستورية التي تشتد الحاجة إليها. كما ينبغي عليهم الاتفاق على تعيين مفوضية العدالة الانتقالية، التي ينص عليها قانون صدر في 2021 لكنها لم تشكّل مطلقاً، وكذلك المفوضيات الأخرى ذات الصلة بهدف تنسيق الاستراتيجية والإصلاحات عبر قطاع العدالة.

يمكن للمتفاوضين إظهار الالتزام بالعدالة في دارفور - حيث ما فتئ الضحايا يطالبون بها منذ 20 عاماً - من خلال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت مذكرات توقيف معلقة بحق البشير إضافة إلى رجلين آخرين ورد أنهما لا يزالان رهن الاحتجاز. وقد تعهّد البرهان علناً بالتعاون منذ عام 2019 لكنه لم يسمح أبداً بمناقشة الخيارات المتاحة. التعاون يعني إبداء الاستجابة - سواء بتسليم الرجال أو إخضاعهم لمحاكمات ذات مصداقية داخل البلد، أو المزاوجة بين الخيارين – لكنه لا يعني الصمت.

إذا أراد هؤلاء القادة إظهار أنهم جادون بشأن العدالة، فعليهم أيضاً تبديد الشائعة القائلة إن المدنيين عرضوا الحصانة[vii] على الجنرالات في قتل المتظاهرين منذ عام 2019 مقابل إبرام صفقة. ويحظر القانون الدولي، الذي يلتزم السودان بالتمسك به، العفو عن الجرائم الأكثر خطورة مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويتساءل المرء لماذا يطلب الجيش المزيد من الحماية أساساً، نظراً إلى أن نظام العدالة يحتوي بالفعل على خليط من الحصانات والعقبات التي تحول دون المقاضاة بشأن الجرائم الخطيرة (على سبيل المثال، لا يحتوي هذا النظام على بند بشأن مسؤولية القيادة، وهي شكل من أشكال المسؤولية ستكون ضرورية لمقاضاة كبار الضباط).

كما توضّح التجربة، لا يكفي الاتفاق على مبادئ وأهداف عامة. إذا كانت الجهات الفاعلة جادة في نيل فرصة ثانية في السلطة – ما يعني أن يكونوا جادين في احترام حقوق الإنسان والعدالة والإصلاح وتنظيم انتخابات ذات مصداقية خلال الفترة الانتقالية المقبلة - فعليهم أيضاً الموافقة على استراتيجية واضحة لها أولويات وإجراءات ومعايير، وجداول زمنية يمكن للجمهور

استخدامها في محاسبتهم. وهم مدينون بهذا القدر على الأقل للمتظاهرين الذين ما زالوا مستهدفين، ويجودون بحياتهم وأطرافهم من أجل فرصة حقيقية للديمقراطية، لا للمزيد من الوعود الفارغة.

الترجمة العربية

Corss-Cultural-Consultancy and Translation

---

i UN News, 'Sudan: Start of final phase towards civilian rule an 'important step': https://news.un.org/en/story/2023/01/1132302

ii Jason Burke & Zeinab Mohammed Salih, 'Our friends didn't die in vain': Sudan's activists aim to topple military regime', The Guardian 28 May 2022: https://www.theguardian.com/world/2022/may/28/sudan-resistance-protests-bashir-regime

iii Mat Nashid, 'Sudan protesters rally, defying a year of post-coup crackdowns', AlJazzera, 26 October 2022:

https://www.aljazeera.com/news/2022/10/26/one-killed-on-sudan-anti-coup-protest-anniversary

iv Human Rights Watch, 'They Were Shouting "Kill Them": Sudan's Violent Crackdown on Protesters in Khartoum', 17 November 2022: https://www.hrw.org/report/2019/11/18/they-were-shouting-kill-them/sudans-violent-crackdown-protesters-khartoum

v Hala Al-Karib, 'Sudan should not settle for anything other than true democracy: *Last month's 'framework agreement' is unlikely to deliver democratic governance and stability', AlJazeera, 11 January 2023:*

https://www.aljazeera.com/opinions/2023/1/11/sudan-should-not-settle-for-anything-other-than-true-democracy

vi Rabah Al Sadig (ed.), 'Proceedings of the Workshop on the Evaluation of the Transitional Period held between 20 and 24 July', Al Dimokrati Newspaper (in Arabic):

https://www.democratsudan.com/wp-content/uploads

vii Radio Dabanga, 'Immunity from prosecution point of contention in Sudan's FFC military agreement dialogue':

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/immunity-from-prosecution-point-of-contention-in-sudan-s-ffc-military-agreement-dialogue